

## الملخص

تتكون المجتمعات من مجموعة من القيم والأعراف والمعايير والسمات التي تساعد على بلورة شخصية الفرد داخل المجتمع، فلكل مجتمع سياسة وثقافة خاصة فيه نابعة من واقع المجتمع نفسه. إلا أن أساس المساواة في غالبية المجتمعات هي المواطنة التي يتمتع بها السكان داخل حدود تلك المجتمعات منبثقة من حقوق وواجبات، هي الحقوق الدستورية والقانونية في مختلف النواحي، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية، والإنسانية. أهمها المواطنة السياسية وهي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى الوطن واعتبارها علاقة متبادلة بين الدولة والمواطن، مثل المكان والإقامة داخل الدولة والعمل وحرية التنقل وغيرها من الحقوق والواجبات. أما فيما يخص المجتمع الفلسطيني فقد واجه الكثير من التحديات والتغيرات التي جرت على ممر العقود، كانت ذات تأثير في الكثير من المجالات المدنية والثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وتأثر بمقومات وقيم سمات ساهمت في رسم سياسة وطبيعة المجتمع الفلسطيني، على اختلاف مراحل منذ الانتداب البريطاني واحتلاله من الحركة الصهيونية عام 48 مروراً لاحتلال القدس عام 67 وصولاً إلى اتفاقية أوسلو 1993 وقدم السلطة الوطنية الفلسطينية، والسعي لتحقيق مجتمع مدني فلسطيني يقوم على نظم وأسس وقوانين دستورية توضح سمات ومقومات وقيم المجتمع الفلسطيني .

عانى المجتمع الفلسطيني منذ احتلاله عام 1948 من سيطرة الإحتلال الإسرائيلي والتي فرضت قوانينها من خلال سياساتها التي امتازت ممارساتها من ضغوطات وحصار وتعسف وعنصرية، إلا أن المجتمع الفلسطيني حاول من خلال الاحزاب السياسية الفلسطينية والحركات النسوية التصدي لممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وصولاً إلى قدوم السلطة الوطنية وتنظيم أمور الفلسطينيين وإن كانت مراقبة من حكومة الاحتلال . إلا أن واقع المقدسيين يختلف عن واقع باقي

الفلسطينيين لما يواجهه المجتمع المقدسي العديد من المشكلات ليس فقط كون طبيعته مجتمع ذكوري وإنما مشكلته استمراره تحت قوانين الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 وحتى الآن كون القدس من المواضيع التي تعليقها بالمفاوضات إلى المرحلة النهائية .

كما تعاملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 1967 مع منطقة القدس الشرقية على أنها جزء من إسرائيل، ولكن دون أن تعامل بالمثل السكان الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون فيها، بل حددت مكانتهم بناء على قانون الدخول إلى إسرائيل كمقيمين دائمين من خلال منحهم الهوية الزرقاء لكن من دون إعطائهم مكانة مدنية أو مواطنة، ولا يتمتعون بكافة الحقوق كحقوق السياسية سواء في دولة إسرائيل أو أية دولة أخرى، فإن السكان الفلسطينيين المقدسيين يعيشون في صراع دائم حيال مصاعب تجسيد حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، برغم أنهم يحصلون على حقوق مثل التأمين الصحة والعمل والتأمين الوطني والتعليم، إلا أنه في المقابل تم فرض الضرائب عليهم تفوق قدراتهم وامكانياتهم الاقتصادية دون الحصول على خدمات بالمقابل كما هي الحال في القدس الغربية .

امتازت الحكومة الإسرائيلية منذ احتلالها لمدينة القدس بإتخاذها سلسلة من الإجراءات بحق الأسر المقدسية فقد عاملت المقدسيين بتعسف وعنصرية زاد من الضغوطات والتوترات والإشكاليات في الإقامة والمواطنة وتحديد الهوية، كان هدفها تعميق وإحكام السيطرة على مدينة القدس وجعل مقومات الإقامة والبقاء في القدس مهددة بالإنفصال والتفريق ودفح سكانها الفلسطينيين المقدسيين للخروج والرحيل عنها. وبالتالي تأثرت الحياة الأسرية والاجتماعية والنفسية للمجتمع المقدسي عامة والمرأة المقدسية بشكل خاص، كونها تعاني من كيفية التعامل مع المجتمع المقدسي كونه مجتمع أبوي متحكم بها وبحريتها، واعتبارها الشخصية المركزية في العائلة، فمعظم الأدوار في الأسرة تقع على عاتق المرأة المقدسية فتكون بمثابة الأب والأم تقوم

بتحمل مسؤولية البيت، ومتابعة أوضاع الاولاد، وتحملها لكافة الضغوطات الاجتماعية والأسرية والزوجية، وعدم وجود هوية أو إقامة تساعد على متابعة أوضاعها كمعاناة اضافية تمييزية في واقعها .

اعتبرت القدس من المواضيع الحساسة وبحاجة إلى دراسة كون الحكومة الإسرائيلية ترفض التنازل عنها باعتبارها عاصمتها الموحدة ولأهميتها السياسية والدينية والديمغرافية . حيث تم تأجيل النقاش وتحديد مصيرها بكل ما يتعلق بالقدس من ناحية سياسية وأمنية ودينية واجتماعية للمرحلة النهائية من إتفاقية اوسلو عام 1993 لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات من عقد الاتفاقية. الذي ساعد واعطى الفرصة إلى حكومات الاحتلال لتبني سلسلة إجراءات وسياسات تعجزية والسعي لتهويد المنطقة وطرد المقدسيين منها. فسعت العديد من الجمعيات والمراكز الحقوقية والاجتماعية والنسوية في منطقة القدس لمساعدة المقدسيين على التأكيد على حقوقهم والمطالبة بها وإرشادهم في كيفية تحصيلها خاصة بما يتعلق بحق الإقامة ولمّ الشمل وحقوق الانسان وكيفية التخلص من المعاناة والتمييز العنصري الذي يواجه المقدسيين من الجهات الرسمية لاحتلال الإسرائيلية كوزارة الداخلية التي تتبنى سلسلة من الاجراءات والسياسات التعسفية والتعجزية لطلبات لمّ الشمل للعائلات المقدسية من الأزواج الحاملين للهوية الزرقاء بضم عائلاتهم من الضفة، منها طلبهم إثبات مركز الحياة لهم لعامين فأكثر في القدس، تجميع أوراق ثبوتية تؤكد وجودهم في مدينة القدس وغيرها من الإجراءات، التي وصلت إلى منع تقديم طلبات لمّ الشمل للفلسطينيين عام 2012 بشكل نهائي .

لطالما اعتبرت الحكومة الإسرائيلية أن الهوية القومية وليس مكان الولادة هي العامل الأساسي المحدد لحقوق المواطنة في إسرائيل. وقد تم تشريع هذا المبدأ في وثيقة إعلان الاستقلال 1948، بموجب قانون العودة فإن اليهود الراغبين في اكتساب المواطنة في إسرائيل

غير مضطرين للوفاء بإجراءات هجرة على شاكلة معظم الدول الأخرى ، بل ينظر إليهم على أنهم عائدون إلى بلد هي من حقهم وأقيمت للمحافظة عليهم ومن أجلهم ولا تعتبر هذه الهجرة التلقائية ممكنة بالنسبة لغير اليهود. ويظهر قانون المواطنة واقعاً ينعكس في ثلاثة درجات للمواطنة في إسرائيل الأول مُعدّ لليهود وفق قانون العودة عام 1950.

الدرجة الثانية وهي للأجانب (غير اليهود وغير العرب) الذين تسري عليهم قرارات حكومية مختلفة حيث يبدأ العمل به بعد فترة بينية وفحص بإقامة عرضية وينتهي بإقامة دائمة. الدرجة الثالثة من المواطنة مُعدّ للمواطنين العرب المقيدين والممنوعين من ممارسة حياتهم العائلية الأسرية مع أزواجهم/ زوجاتهم من مناطق السلطة الفلسطينية ومن الدول العربية الأخرى التي وردت في قانون المواطنة. وكذلك العرب الفلسطينيين من سكان البلاد الأصليين الذين يمنعون من العودة والحصول على الإقامة والمواطنة وتقديم طلبات لمّ الشمل. وبالتالي يعتبر قانون العودة وقانون المواطنة (الجنسية) ما هي لإقوانين عنصرية مميزة بالشكل السلبي، بحيث أنه يمس بالمساواة لأنه يسمح لليهود فقط بالعودة وحق الإقامة والمواطنة، دون الفلسطينيين أصحاب الأرض .

من خلال الدراسة سيتم الحديث والتسليط على واقع المجتمع المقدسي ومعاناته مع الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام ومعاناة المرأة المقدسية والضغوطات الاجتماعية والأسرية من جهة، ومعاناتها بما يتعلق بالهوية والمواطنة وتقديم طلبات لمّ الشمل من جهة أخرى . حيث تشمل الدراسة ستة فصول، الفصل الأول مداخلة الرسالة من مقدمة وإشكالية الدراسة وأهميتها ومراجعة للأدبيات ذات الصلة بموضوع المواطنة . الفصل الثاني الذي يشمل المنهجية التي تم اتباعها في سرد المعلومات وتجميعها، والاعتماد على المقابلات الميدانية لنساء مقدسيات، واتباع النهج التحليلي المقارن لتوضيح مفهوم المواطنة والهوية في المجتمع الفلسطيني والمجتمع

الإسرائيلي وتأثيره على الأسر المقدسية بشكل عام والمرأة المقدسية بشكل خاص . أما الفصل الثالث يتناول القانون الدولي والقدس ومكانتها عالمياً وواقعها في ظل الحكومة الإسرائيلية، مع ذكر العوائق والصعوبات التي تواجه المقدسيين الفلسطينيين . الفصل الرابع يتناول نبذة تاريخية عن مفهوم المواطنة بشكل عام ومفهومها في ظل الحكومة الاسرائيلية وواقع المواطنة الفلسطينية في مدينة القدس .

أما الفصل الخامس يشمل تحليل المعلومات والمقابلات الشخصية للنساء المقدسيات وربطها أسئلة الدراسة . أما الفصل السادس يشمل عرض النتائج واطهار التمييز العنصري اتجاه العائلات المقدسية وتحديداً النساء المقدسيات بما يتعلق في معاناتها الأسرية الاجتماعية وانتمائها إلى المجتمع الذكوري، وفي المقابل معاناتها السياسية المقرونة بتقديم طلبات لمّ الشمل والصعوبات والعوائق التواجهها . والخروج منها بتوصيات واقتراحات تنص على ضرورة زيادة الوعي بين المقدسيين حول قانون المواطنة وطلبات لمّ الشمل والمخاطر السياسية والاجتماعية التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية بحقهم، والسعي إلى تمكين المرأة المقدسية ودعمها في مواجهة الصعوبات والعوائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والتركيز على الدور الاعلامي وأهميته في عرض قضية القدس والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس .